العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق
دراسة تحليلية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)

أ.د. أحمد حسين بتال
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار
Ahmed.battall@uoanbar.edu.iq

الباحثة: ابتهال ناظم عايش
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الأنبار
ebtihalnazm25@gmail.com

المستخلص:

يهدف البحث الى تحليل ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي ومعرفة مدى تأثير العوامل التي تحدد هذه الظاهرة الآخذة بالتزايد في الآونة الاخيرة، وتم التوصل الى اهم الاستنتاجات وهي: ضعف مؤشرات الشمول المالي في العراق نتيجة لضعف مؤشر وصول الخدمات المصرفية والمالية والتي تمثل متطلبات الشمول المالي، بالإضافة الى ضعف الوعي المصرفي والثقة لدى الافراد ادى الى احتفاظهم بالعملة خارج الجهاز المصرفي، فنتيجة لانخفاض الوعي المصرفي لدى الافراد فان التعاملات مع المصارف سوف تنخفض. وقد اوصت الدراسة الى تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي تعالج المعوقات التي تواجه تطبيق الشمول المالي والاستفادة من التجارب الدولية في وضع هذه الاستراتيجية للوصول الى الشمول الرقمي وخصوصا في الآونة الاخيرة مع تفشي جائحة كورونا ورغبة الافراد بالتوجه نحو استخدام المحافظ الالكترونية وتطبيقات الاجهزة الذكية في اجراء المعاملات اليومية.

الكلمات المفتاحية: التسرب النقدي، اقتصاد الظل، الشمول المالي، الفساد.

The Determinants Of The Cash Leakage Phenomenon In Iraq
An Analytical Study For The Period (2004-2018)

Prof. Dr. Ahmed Hussein Battal
College of Administration and Economics
University of Anbar

Researcher: Ebtehal Nazm Aiysh
College of Administration and Economics
University of Anbar

Abstract:

This study aims to analyze the phenomenon of cash leakage outside the banking system and to know the extent of the influence of the factors that determine this phenomenon that has been increasing in recent times. The most important conclusions were reached. Weakness of financial inclusion indicators in Iraq due to the weakness of the financial and banking services access index, which represent the requirements for financial inclusion. In addition to the lack of banking awareness and confidence among individuals, which led to their retaining currency outside the banking system. As a result of the decrease in banking, awareness among individuals transaction with banks will decrease. The study recommended the adoption of a national strategy to enhance financial inclusion that addresses the obstacles facing the application of financial inclusion and to benefit from international experiences in developing this strategy to reach digital financial inclusion, especially in recent times with the outbreak of the corona pandemic and the desire of individuals to move towards using electronic wallets and smart device applications in conducting daily transactions.

Keywords: cash leakage, shadow Economy, Financial inclusion, corruption.

المقدمة

تُعتبر ظاهرة التسرب النقدي من أبرز المشاكل التي تعاني منها مختلف الانظمة المصرفية وعلى وجه الخصوص الدول النامية، التي تعاني من تسرب كبير في الاموال التي كان من الممكن استخدام هذه الاموال في تمويل الاقتصاد لذلك تسعى الدول التي تُعاني من هذه المشكلة الى ايجاد حلول واقعية وفعالة للحد من تسرب اموالها خارج البنوك. وان عملية جذب واستقطاب المُدخرات وتجميعها لدى المصارف وخاصة في ظل ظروف العراق بعد سياسات التحول الاقتصادي والتي طُبقت في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وقيام اقتصاد السوق قد القت عبئاً كبيراً على الجهاز المصرفي العراقي في تنمية وجذب موارد القطاع الخاص. فنتيجةً للتحول الاقتصادي وما نتج عن الانفتاح غير المُنضبط، والذي تسبب في انتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة والفقر كلها ادت الى زيادة كبيرة في انشطة اقتصاد الظل حيث تُمارس هذه الانشطة بعيدا عن انظار الحكومة اضافة الى ضعف مؤشرات الشمول المالي كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في تفاقم ظاهرة التسرب النقدي.

اهمية البحث: تبرز اهمية البحث من اهمية الموضوع الذي يتناولهُ وهي العوامل المُحددة لظاهرة التسرب النقدي، اذ ان الاهتمام بهذه الظاهرة مُهم للغاية لأنها تنعكس بشكل سلبي على الاقتصاد، إذا ان هذه الدراسة تعتبر من الدراسات المهمة لأنها تحاول ان تشخص وتحدد العوامل التي ساهمت في شيوع ظاهرة التسرب النقدي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

مشكلة البحث: تُمثل مشكلة البحث في ان تسرب الكُتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي، لها العديد من الانعكاسات السلبية على مؤشرات اداء الاقتصاد الكُلي، وذلك لان السيولة المصرفية ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وبشكل خاص الجانب النقدي والمصرفي، لأنه اذا كان معظم النقود سوف تظل خارج النظام المصرفي، هذا يعني انخفاض حجم النقود المتاحة للإقراض في المصارف، وهذا سيثبط من قدرة المصارف في تمويل الانشطة الاقتصادية المختلفة مثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الامر الذي يعني انخفاض العمليات المصرفية وبالتالي انخفاض ربحية المصارف نتيجة لانخفاض حجم القروض الممنوحة.

فرضية البحث: يستند البحث الى الفرضيات التالية:

١. تدني مستوى الثقافة المصرفية لدى الافراد ادى الى احتفاظهم بالعملة خارج القطاع المصرفي وحرمانه من المزايا التي قد تتحقق من تلك الايداعات ومن ثم الحد من ظاهرة التسرب النقدي.
٢. ان ضعف الكثافة المصرفية والعمق المصرفي والانتشار المصرفي كلها عوامل تؤدي الى اتساع ظاهرة التسرب النقدي في الاقتصاد العراقي.
٣. ان التهرب الضريبي وزيادة الفساد المالي في الاقتصاد العراقي هي عوامل مغذية لظاهرة التسرب النقدي خارج القطاع المصرفي.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة وتحليل ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي، ومعرفة العوامل التي تؤثر على هذه الظاهرة، مع اقتراح المعالجات والحلول التي تعمل على جذب واستقطاب النقود الى داخل الجهاز المصرفي العراقي.

منهج البحث: تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح تأثير العوامل المستقلة على ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

١. التسرب النقدي والعوامل المحدد له:

١-١. مفهوم التسرب النقدي: يقصد بالتسرب النقدي مقدار ما يحتفظ به الافراد من نقود خارج الجهاز المصرفي "اي ان الافراد عندما يحصلون على قرض من البنوك فانهم سوف يحتفظون به على هيئة نقد سائل بالكامل ولا يودعون شيئا منها عند البنوك عندئذ سوف يحصل تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي، (باشا، ١٩٨٩: ٨٧). كما هو معروف فأن المصارف هي المكان الذي يلتقي بهِ عرض النقد بالطلب عليها، أي انه يمكن اعتبارها اوعية تتجمع فيها المُدخرات، بعد ذلك تتولى عملية ضخ هذه الأموال الى الجمهور على شكل استثمارات وقُروض وبما ان النقود هي احدى ادواتِ الائتمان وهي تُعتبر ديناً على الاقتصاد الوطني، اي تعطي لِحائزها حق الحصول على قدر ما يشاء من السلع والخدمات المُتاحة، إذاً فالمؤسسات التي تخلق النقود هي مُنشآت ائتمانية، مجال عملها في اسواق الائتمان او السوق المالية، إذاً المصارف التجارية هي التي تخلق النقود (النقد الكتابي) والبنك المركزي يقوم (بإصدار العملة) وبالتالي تحصل هذه المؤسسات على مكانة مهمة في الهيكل الائتماني نظراً لتمييزها عن باقي المؤسسات المالية الوسيطة، تقوم المصارف باستقبال موارد العُملاء وتوظيفِها بعد عَمل الدعاية اللازمة والكافية لذلك، إذ تستقبل البنوك تلك الودائع على شكل ثلاث حسابات رئيسة (عمر، ٢٠٠١: ١١): (أ. الحساب الجاري، ب. الحساب الآجل، ج. الحساب الادخاري).

كما يُمكن للمودع ان يَسحب شيكات وتَقوم البُنوك بدفعها الى العميل أيا كان مكانهُ بعد ان اصبح غير مُحتاج الى نقل النقود معهُ بل يكتفي بشيكات مسحوبة على البنك في الجهة التي ينتقِل اليها، كذلك يَستطيع المدين ان يوَقع على شيك من حسابه الجاري لصالح الدائن، كما تلجأ البنوك التجارية الى ابتِكار اساليب مُتنوعة وذلك لِجذب مُدخرات أفراد ألمُجتمع والجهات الأُخرى بغية توظيف هذه المُدخرات في المجالات التي تتعامل بها البنوك كالقروض والتسليف، وتكوين مِحفظة خاصة بها من الأوراق المالية وإجراء عملية خصم الأوراق التجارية لِتحقيق دَخَل إضافي وتوفير سيولة إضافية لمواجهة مُتطلباتها في حالات العجز او قصور ما لديها من سيولة نقدية او احتياطية عند مواجهة تلك المتطلبات. لن تستطيع البنوك التجارية ان تُلبي رغبات عُملائها او ان تفي بالتِزاماتها او المساهمة في المشاريع الاقتصادية الهامة إن اقتصرت على التعامل مع ايداعات مدخرات عُملائها النقدية فقط. بل إنها تستطيع وقادرة على خلق نقود ائتمانية او ودائع مصرفية تَفوق ما تَملكهُ من نقود قانونية، وهذا ما يميز البنوك التجارية عن بقية المؤسسات المالية الأخرى، وبالتالي توسع في عمليات الاقراض والتسليف وبالتالي تُصبح أكثر إمكانية في مواجهة السحوبات من الودائع، من الضروري التركيز على تلك الأشياء التي تحفز الجمهور على التعامل مع الجهاز المَصرفي وإيداع ما لديهم من مُدخرات لدى البُنوك، وذلك لان في حالة عدم توفير هذه الحوافز التي تدفع الجمهور للتعامل مع الجهاز المصرفي سوف يحدث ما يسمى (بالتسرب النقدي) (عمر، ٢٠٠١: ١١).

١-٢. التسرب النقدي واقتصاد الظل: ممكن ان يحدث تسرب نقدي ولكن هذا التسرب يكون خارج الاقتصاد الرسمي، هذا التسرب ينضوي تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي او (اقتصاد الظل) "ويعرف اقتصاد الظل بانه جميع الانشطة الاقتصادية التي يقوم بها الافراد وكذلك الشركات ولم تسجل رسمياً، ولا تخضع للنظام القانوني والاداري ولا تدخل ضمن حساب الناتج القومي، مما يجعل المعلومات والاحصائيات غير دقيقة، ولا تبين الامكانيات والقدرات الحقيقية للدولة وبالتالي

سوء توزيع للموارد الاقتصادية وايضاً الناتج القومي (الحسن، ٢٠١٤: ٢٠) وفي الآونة الاخيرة اخذ الاهتمام بظاهرة اقتصاد الظل يتزايد واصبح حديث الباحثين والمسؤولين، لكون هذه الظاهرة تؤدي الى حدوث ازمات اقتصادية يصعب ايجاد الحلول المناسبة لها، وخاصة في العراق ومروره بمرحلة انتقالية وما رافقها من اخفاقات عديدة ما ادى الى توسع مساحة اقتصاد الظل. المسألة التي تشغل تفكير الجميع في الوقت الحاضر هي حجم الفساد وانتشاره واتساع دائرته وترابط آليته وخصوصا في ظل المرحلة الانتقالية التي مرت في العراق، وبروز الكثير من المتغيرات التي كانت من الاسباب الرئيسية التي ادت الى استشراء ظاهرة الفساد كذلك عدم الوضوح والشفافية في التشريعات القانونية، فضلا عن تطبيق "آلية السوق في التعاملات الاقتصادية" والانفتاح على كافة انواع الأنشطة بدون رقابة، خاصة بعد سنة (٢٠٠٣) اما على الصعيد الاجتماعي فأن الاثر السلبي لاقتصاد الظل يؤدي الى سوء توزيع الدخل والثروة وبالتالي حدوث تغيرات فجائية في تركيبة المجتمع وازدياد مشكلة التفاوت الاجتماعي بالإضافة الى التوتر السياسي وتهديد كيان الدولة في ظل بيئة حاضنة للفساد. (رشيد، ٢٠٠٨: ١٢٦) يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد غير الرسمي او الاقتصاد الموازي "وهو لا يشمل فقط الأنشطة غير المشروعة بل يشمل ايضا اشكال الدخل التي لا يبلغ بها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية او المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم فأن اقتصاد الظل يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما ابلغت بها السلطات الضريبية" (شنايدر وانستي، ٢٠٠٢: ٢).

١-٣. العوامل التي تؤدي الى حدوث ظاهرة التسرب النقدي:

أ. **ضعف الثقة بالنظام المصرفي في جذب الودائع:** من العوامل المهمة التي تعمل على ازدياد ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي هو عامل الثقة بالجهاز المصرفي، فنلاحظ عدم تناسب الخدمات التي تقوم المصارف بتقديمها من حيث انواعها واعدادها واجراءاتها واساليبها وسرعة تقديمها مع متطلبات تطور الاقتصاد العراقي وايضا متطلبات اقتصاد السوق بالمقارنة مع الخدمات المصرفية العربية والعالمية. وترهل الهيكل الاداري للمصارف الحكومية والافتقار الى الخبرات المصرفية الحديثة وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بـ الاضافة الى عدم توفر الوسائل التكنولوجيا الحديثة والتي تحتاجها ظروف العمل الجديدة. ايضا غياب المؤسسات المساندة للجهاز المصرفي ك نظام التأمين على الودائع، فضلا عن تزايد عمليات الاحتيال والاختلاس والتلاعب بحسابات المصارف والتزوير وانتشار الفساد الاداري والمالي كل هذه الاسباب ادت الى ضعف الثقة في المؤسسات المصرفية العراقية (العبيدي وزاير، ٢٠١٥: ١٦).

ب. **ضعف الشمول المالي:** يقصد بالشمول المالي، هو سهولة حصول كل افراد المجتمع على الخدمات المصرفية والتي تلائم وتناسب احتياجاتهم وبأسعار مناسبة. (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٢)، كما عرفت منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي الشمول المالي "بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول الى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافِ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (صندوق النقد العربي، ٢٠١٥: ٢)، هناك عدة عوامل تعمل على اعاقة توسع وانتشار الشمول المالي في العالم وعلى وجه التحديد في الدول النامية .ومنها غياب الوعي الكافي لدى الافراد

وضعف الثقة بالجهاز المصرفي وايضا الإجراءات المشددة من قبل البنوك الوطنية (نعمة وحسن، ٢٠١٨: ٣٣).

ج. **الاكتناز:** يقصد بالاكتناز هو "امساك النقود وحبسها عن التداول، وقد يكون الاكتناز بدفن النقود او بحفظها في الصناديق داخل البيوت وعدم اخراجها للتداول في اسواق النقود ورأس المال" (الجبوري، ٢٠١٩: ٣). هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة الاكتناز والجهاز المصرفي، فكلما كان الجهاز المصرفي متطورا كلما زادت قدرته على تحجيم ظاهرة الاكتناز والعكس صحيح. يرتبط الاكتناز ايضا بمدى الوعي المصرفي لدى الافراد بعلاقة عكسية، ونظرا لانخفاض الوعي المصرفي والثقة لدى الفرد العراقي من جهة ومحدودية الخدمات المصرفية المقدمة من جهة اخرى والذي تبين من خلال انخفاض التعاملات مع المصارف، إذ اشار اتحاد المصارف العربية ان حوالي (80%) من سكان العراق ليس لديهم حسابا مصرفيا، بالتالي فان انخفاض الوعي المصرفي والثقة لدى الافراد قد انعكس على حجم الاكتناز والذي قد قُدر بحوالي (77%) من العملة خارج الجهاز المصرفي (الجبوري، ٢٠١٩: ٣).

د. **قلة انتشار اجهزة الدفع الالكترونية**: واحدة من العوامل التي تعمل على دفع الافراد الى انجاز معاملاتهم المالية خارج الجهاز المصرفي هي ضعف انتشار ماكنات السحب الآلي إذ نلاحظ انها تكون منخفضة في العراق بالمقارنة مع بعض الدول العربية، وبالتالي فان انخفاض نسب الانتشار المصرفي في مساحات العراق سوف يؤثر بشكل سلبي على الشمول المالي (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٩٤).

ه. **ظاهرة الدولرة (شراء الدولار):** تعد ظاهرة الدولرة من التحديات التي تواجه صانعي السياسات النقدية في الدول النامية عموما وفي العراق خصوصا، والتي تعني استخدام كل اشكال العملات الاجنبية بدلا عن او مع العملات المحلية في المعاملات وكخزين للقيمة واجراء العقود المالية الداخلية بالإضافة الى استخدامها كوسيلة لحماية الثروات، وان سوء الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي تعتبر من ابرز العوامل التي تعمل على تغذية هذه الظاهرة، بالإضافة الى فتح باب التحويلات الى الخارج بكل حرية لتتماشى مع تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق (نعمة وملا شيخ، ٢٠١٧: ٣).

و. **ممارسة الفساد منفذ مثالي للتسرب النقدي:** ان فيروس الفساد الذي اخذ ينمو وينتشر بشكل غير مسبوق في كل بقاع الارض ولا يكاد بلد يخلوا من الفساد متقدماً كان ام نامياً، أيا كان نوع هذا الفساد سواء الرشوة المحسوبية، الاختلاس، الاحتيال، الابتزاز، استغلال النفوذ، سوف يخلف نتائج سلبية لها عدة تبعات اجتماعياً اقتصادياً سياسياً وقانونياً، عرفت الامم المتحدة الفساد على انه "سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص" (محمود والمحامي، ٢٠١٩: ٧).

ز. **اعباء المساهمة الضريبية والضمان الاجتماعي**: في جميع الدراسات تقريبا تم التأكد من ان (اعباء المساهمة الضريبية والخاصة بالضمان الاجتماعي) هي من الاسباب الرئيسة لتواجد اقتصاد الظل وبالتالي حدوث التسرب النقدي، وذلك لأن الضرائب تؤثر، على خيارات الافراد وبالتالي تُحفز على عرض العمالة في الاقتصاد الخفي، اذاً تشويه (العبء الضريبي الاجمالي) يمثل مصدر قلق كبير بالنسبة للاقتصاديين، فكلما زاد الفرق بين التكلفة الاجمالية للعمل والأرباح بعد خصم الضرائب (من العمل) في الاقتصاد الرسمي كلما زاد الحافز لتجنب هذا الاختلاف واللجوء الى الاقتصاد الخفي، اذا يمكن القول ان القوة الدافعة لهذه الانشطة الاقتصادية الخفية هي العبء

الضريبي المباشر، بما في ذلك (مدفوعات الضمان الاجتماعي) والتي تكون ذات التأثير الكبير، بالإضافة الى تعقيد النظام الضريبي (Schneider, F., and Buehn, A., 2010: 6).

٢. تطور مؤشرات التسرب النقدي:

٢-١. حجم التسربات النقدية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨): تعد ظاهرة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي من المواضيع الهامة التي جذبت اهتمام العاملين على قضايا توجيه الموارد المالية لغرض عمليات الاستثمار والتمويل لدعم متطلبات الوصول للتنمية المستدامة، فالتسرب النقدي يعني تدفق ودوران نسبة من النقود الى خارج الجهاز المصرفي. حيث يعاني القطاع المصرفي العراقي من ظاهرة التسرب النقدي وان عمليات جذب مُدخرات الجمهور والاحتفاظ بها لدى الجهاز المصرفي يُعتبر المورد الرَئيسي الممول للعملية الانتاجية وفقاً للسياسات الاقتصادية التي تهدف الى السيطرة على حجم النقد المتداول والرقابة عليه لغرض الوصول الى استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي.

يتم قياس ظاهرة التسرب النقدي عن طريق نسبة العُملة المتداولة لدى الجمهور الى اجمالي عرض النقد (عبد الجليل، ٢٠٠٦: ٧٣) وكما موضح في الجدول (١):

الجدول (١): حجم التسربات النقدية في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	العملة في التداول (C) مليون دينار (1)	M1 مليون دينار (2)	M2 مليون دينار (3)	C/M1 % (4)	C/M2 % (5)
2004	7162945	10148626	11498148	70.58	62.29
2005	9112837	11399125	14659350	79.94	62.16
2006	10968099	15460060	21050249	70.94	52.10
2007	14231700	21721167	26919996	65.51	52.86
2008	18492502	28189934	34861927	65.59	53.04
2009	21775679	37300030	45305289	58.37	48.06
2010	24342192	51743489	60289168	47.04	40.37
2011	28287361	62473929	72067309	45.27	39.25
2012	30593647	63735871	75336128	48.00	40.60
2013	34995453	73830964	87526585	47.39	39.98
2014	36071593	72692448	90566930	49.62	39.82
2015	34855256	65435425	88763709	53.26	39.26
2016	42075230	70733027	89102140	59.48	47.22
2017	40343309	71161551	90435351	56.69	44.61
2018	40498067	72930527	91602765	55.52	44.21

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- عمود (1، 2، 3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الاحصائية السنوية، النشرات السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨).
- عمود (4، 5) استخرج من قبل الباحثان.

يلاحظ من الجدول (١) ان التسرب النقدي عن طريق نسبة العلة في التداول الى عرض النقد الضيق (C/M1) قد بلغت اعلى نسب لها خلال السنوات (2004-2005-2006) حيث بلغت (70.58) (79.94) (70.94) يعني التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي بلغ مستويات عالية ويعود سبب ذلك الى توتر الوضع السياسي والامني وهذا بدوره ادى الى تدني ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي والتخوف من ايداع اموالهم والاحتفاظ بها بأنفسهم، فضلاً عن تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، وذلك لان من اهم مؤشراته هي ارتفاع نسبة العملة في التداول الى مجموع عرض النقد. اما في السنوات (2007-2008) بلغت نسبة التسرب النقدي مقدار (65.51) (65.59) وهي نسب متقاربة. اما في سنة (2009) بلغت (58.37). بعد ذلك انخفضت نسب التسرب النقدي في السنوات (2010-2013) على التوالي. وفي سنة (2014) بدأت هذه النسب بالارتفاع لتبلغ (49.62) بسبب اضطراب وضع البلاد والحرب ضد الارهاب وعدم الاستقرار الامني مما أثر على ثقة الجمهور بالجهاز المصرفي، كذلك تأثر فروع المصارف المتواجدة في المناطق الساخنة ما أثر على الجهاز المصرفي وانخفاض السيولة لديه بسبب ارتفاع حجم التسربات خارج الجهاز المصرفي ففي السنوات اللاحقة اخذت هذه النسب بالارتفاع لتبلغ سنة (2016) مقدار (59.48) اما في سنة (2018) بلغت (55.52). اما بالنسبة للعملة المتداولة لدى الجمهور الى عرض النقد الواسع (C/M2) فقد بلغ اعلى نسبة له في عامي (2004-2005) (62.29) (62.16) وفي السنوات (2006-2007-2008) بلغت هذه النسب (52.10) (52.86) (53.04) بعد ذلك بدأت هذه النسب تنخفض في السنوات التالية على التوالي لتتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض في السنوات (2009-2018). وبالتالي يُمكن القول انهُ كُلما زادت نسب التسرب النقدي وبالتالي حجم النقود المُتداولة خارج الجهاز المصرفي، اذ ان تزايد النقود المتداولة هذا معناه لا توجد ثقة بالقطاع المصرفي لسببين، الاول هو عدم الثقة بالقطاع المصرفي الخاص وكذلك عزوف الناس عن التعامل مع المصارف الربوية بسبب الوازع الديني، والثاني هو تخلف القطاع المصرفي وعدم مواكبته للتطورات الحديثة، وبالتالي سوف تنخفض سيولة الجهاز المصرفي لأنها تتجه لتلبية طلبات المودعين الذين يسحبون ودائعهم من البنوك ولا يُعيدونها، وذلك لقيامهم بدفع قيمة مُبادلاتهم والتزاماتهم نقداً، وليس عن طريق الشيكات او البطاقات البنكية، وبالتالي ستنخفض قُدرة البنوك على انشاء النقود، اي على منح القروض.

٢-٢. تطور مُحددات التسرب النقدي:

٢-٢-١. ضُعف مؤشرات الشمول المالي: تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي حيث وضعته البلدان من ضمن اهدافها الاقتصادية ليكون من العناصر الفاعلة في تحقيق التنمية المستدامة. حيث تشير البيانات الاحصائية ان هناك (69%) من السكان البالغين اي ما يعادل (3.8) مليار انسان يمتلكون حسابات مصرفية حول العالم. وبالتأكيد تختلف هذه النسب مع اختلاف تطور الاقتصاد. ويعرف الشمول المالي "هو وصول الخدمات المالية والمصرفية الى أكبر عدد ممكن في المجتمع وبتكاليف مناسبة بما يسهم في استدامة التنمية، وهو عكس الانحسار المالي للفئات عالية الدخل" (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ٩٥)، ان عنصر التكنولوجيا من العناصر المهمة في تحقيق الشمول المالي اذ يَسيران في نفس الاتجاه بالإضافة الى نسبة الوعي المصرفي والثقافة المصرفية لدى الجمهور. أطلق البنك المركزي العراقي الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للمدة (2018-2020) والذي حقق نتائج مقبولة ولكن ليست بالمستوى المطلوب بالمقارنة مع البلدان

الاخرى. كما ان هناك تجربة ناجحة نوعا ما للشمول المالي وهي "توطين الرواتب" لأكثر من ثلاثة مليون موظف في المصارف الامر الذي ادى الى زيادة نسب الامان بالإضافة الى سهولة التعامل بين الافراد والمؤسسات. ولكن هذه التجربة لا تعبر عن المعنى الحقيقي للشمول المالي على الرغم من نجاحها، اذ ان نسبة ما تشكله العملات الوطنية التي تكون خارج الجهاز المصرفي تصل الى (55%) تقريباً بالمعنى الضيق لعرض النقد (M1) وان نسبة (45%) هي ما تشكلهُ العملة الوطنية في داخل الجهاز المصرفي بالمعنى الضيق. (هذال، ٢٠١٩: ٢) فالعراق وحتى تاريخ توطين الرواتب ظلت الخدمات المصرفية منخفضة، ولم تغطي سوى نسبة (12%) من السكان البالغين في حين تصل تلك النسبة الى (98%) من السكان البالغين في السويد. (صالح، ٢٠١٨: ٢) ان تحقيق الشمول المالي ليس عن طريق اجبار الموظفين على توطين الرواتب من خلال دفعها عن طريق البطاقات الالكترونية، وفي نهاية الشهر يسحب راتبه كاملا. بل المعنى الحقيقي للشمول المالي هو عن طريق ترغيب المواطنين والتُجار، وارتفاع عامل الثقة في العمل المصرفي بتحفيز الادخار عن طريق سعر الفائدة، ومن ثم سحب النقود من البيوت وجعلها قابلة لزيادة الائتمان المَصرفي من خلال عمليتي السحب والايداع. هذا ما سوف يساهم في تعزيز ورفع التعاملات المصرفية، بالإضافة الى عامل الثقافة المالية ومُساهمتها في رفع مؤشر الشمول المالي الذي وصل الى (22%) حسب احصائية البنك الدولي ونسبة (11%) حسب احصائية البنك المركزي (هذال، ٢٠١٩: ٢).

٢-٢-١-١. مؤشر مستوى وصول الخدمات المالية: يسعى البنك المركزي العراقي الى العمل على تطوير انظمة الدفع وتسوية المُبادلات الالكترونية وذلك من خلال تطوير آلية دفع رواتب موظفي الدولة والمُتقاعدين الكترونياً. حيث ان اغلب الموظفين في دوائر الدولة يستلمون رواتبهم عن طريق بطاقات (الكي كارد) فضلاً عن مُساهمة البنك المركزي في عملية توطين الرواتب عن طريق توفير اجهزة الدفع الآلي (ATM) بالإضافة الى تشجيع البنك المركزي للمصارف الخاصة والعامة على فتح المزيد من الفروع لتوفير الخدمات المالية لأكبر شريحة ممكنة من السكان (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٧: ٩١).

مؤشر الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:

الجدول (٢): الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية*	الانتشار المصرفي*
2004	27139	536	50.632	1.97
2005	27963	542	51.592	1.93
2006	28810	542	53.154	1.88
2007	29682	549	54.065	1.84
2008	31895	560	56.955	1.75
2009	31664	774	40.909	2.44
2010	32489	912	35.623	2.80
2011	33338	929	35.885	2.78

السنة	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية*	الانتشار المصرفي*
2012	34207	990	34.552	2.89
2013	35095	1042	33.68	2.96
2014	36004	1204	29.90	3.34
2015	36933	1213	30.44	3.28
2016	37883	1068	35.47	2.81
2017	37140	843	44.05	2.27
2018	38200	865	44.16	2.26

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.
- *الكثافة المصرفية = عدد السكان (ألف نسمة)/عدد الفروع
- **الانتشار المصرفي = عدد الفروع/عدد السكان (100000 نسمة)

من الجدول (٢) يلاحظ ان مؤشر الكثافة المصرفية المُقاس بعدد السكان (ألف نسمة) لكل فرع قد بلغ في عام (2004) المقدار (50.632) ألف نسمة لكل فرع. واخذت الكثافة المصرفية بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة حتى بلغت عام (2008) المقدار (56.955) ألف نسمة لكل فرع. اما في عام (2009) فقد بلغت الكثافة المصرفية (40.909) نتيجة لزيادة عدد فروع المصارف. بعد ذلك اخذ مؤشر الكثافة المصرفية بالانخفاض في السنوات اللاحقة على التوالي حتى عام (2016) اذ بلغ (35.47) ألف نسمة لكل فرع. في حين بلغ (44) ألف نسمة في عام (2017). وما زالت الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي دون المستوى المطلوب على الرغم من افتتاح مصارف جديدة خلال عام (2018) بالإضافة الى تشجيع المصارف لافتتاح فروع جديدة لها في انحاء العراق حيث شهد عام (2018) زيادة بسيطة فتي عدد فروع المصارف حيث بلغت (865) فرعاً في حين كانت (843) فرعاً في عام (2017) حيث زادت الكثافة المصرفية زيادة بسيطة فقد بلغت (44.16) في عام (2018) الا ان نسبتها الى عدد السكان مازالت بعيدة عن المُعدل العالمي، اذ ان عدد المصارف الى عدد السكان قد بلغ مصرفاً واحداً لكل (44.16) الف نسمة ومع ذلك فهي لاتزال نسبة مُتدنية بالقياس مع الدول الاخرى، الامر الذي يعني قلة عدد الوحدات المصرفية بالنسبة الى عدد السكان وبالتالي تصبح الخدمات المصرفية اقل جودة وذلك لعدم توفر الامكانيات التقنية والمادية التي تُساهم في ذلك، وان ضُعف انتشار الخدمات المصرفية في العراق يرجع الى عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والامني، الامر الذي ادى الى ضعف الوعي المصرفي لدى الجمهور وعدم وصول الاقتصاد العراقي الى المستوى العالمي، الامر الذي يتطلب تطويراً للخدمات المصرفية ونشرها في القطاع المصرفي في العراق (سلمان وهلال، ٢٠١٥: ١٧٦). اما الانتشار المصرفي فقد كتن يبلغ (1.97) في عام (2004) استمر في الانخفاض بشكل بسيط حتى عام (2008) حيث بلغ الانتشار المصرفي (1.75). اما في عام (2009) زاد الانتشار المصرفي ليبلغ (2.44) بسبب زيادة عدد المصارف. بعد ذلك لم يتغير الانتشار المصرفي كثيرا في السنوات اللاحقة، فقد بلغ في عام (2010) (2.80) وأصبح (2.81) في عام (2016) اي ما يُقارب (3)

فروع لكل (100) ألف نسمة في حين كانت النسبة في عام (2015) (3.28) وان الانخفاض في سنة (2016) مقارنة بسنة (2015) كان نتيجة لانخفاض عدد فروع المصارف من (1213) سنة (2015) الى (1068) سنة (2016). اما في (2017) فلم يتغير كثيرا عن عام (2016) حيث انخفض الانتشار المصرفي الى (2.27). اما في عام (2018) فقد انخفض الانتشار المصرفي انخفاض بسيط حيث بلغ (2.26) والتغير البسيط بين سنتي (2017-2018) جاء نتيجة لحدوث زيادة كبيرة في عدد سُكان العراق اذ بلغ في عام (2018) بحدود (38.2) مليون نسمة.

٢-٢-١-٢. مؤشر العمق المصرفي: يوضح مؤشر العمق المصرفي مدى تطور الوساطة المصرفية وذلك من خلال سهولة الوصول الى الخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف مُنخفضة والتوسع في الادوات المصرفية المُختلفة والتي تُسهم في دعم الاستثمار والتنمية. تم قياس مؤشر العُمق المصرفي باستخدام مُتغيرين: الاول هو نسبة القروض للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي، والثاني هو نسبة الودائع للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي. (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٨: ١٠٧) فمؤشر نسبة الودائع للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة والتي تُعبر عن حجم التعامل المصرفي، فضلاً عن انهُ يُعتبر مقياس نوعي للعُمق المالي، ولا سيما بعد ان لاحظنا بان العملة تُمثل جزءاً كبيراً من عرض النقد في العراق خارج الجهاز المصرفي، بينما الودائع (الادخارية والجارية) احد اهم المصادر التمويلية الرئيسية للمصارف والتي تُمكنها من توفير الائتمان المصرفي، وغيرها من الاصول المالية والتي من المحتمل ان تُستخدم في تراكم الاصول، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (الشدود والسعيدي، ٢٠١٣: ٧٧).

الجدول (٣): مؤشر العُمق المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	القروض للقطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (3)	مؤشر العمق المصرفي (3/1) (4)	مؤشر العمق المصرفي (3/2) (5)
2004	389125	1483198	53235358	0.7	2.7
2005	622474	3237087	73533598	0.8	4.4
2006	1881014	4751249	95587954	1.9	4.9
2007	2387433	9402538	111455813	2.1	8.4
2008	3978301	11615671	157026061	2.5	7.3
2009	4646167	12686218	130643200	3.5	9.7
2010	8527131	13711185	162064565	5.2	8.4
2011	11376308	18192612	217327107	5.2	8.3
2012	14650102	21115540	254225490	5.7	8.3
2013	16947533	24450014	273587529	6.1	8.9
2014	17745141	24702632	266420384	6.6	9.2
2015	18070058	23636904	207876699	8.6	11.3

السنة	القروض للقطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (3)	مؤشر العمق المصرفي (3/1) (4)	مؤشر العمق المصرفي (3/2) (5)
2016	18164884	23697049	196536832	9.2	12.0
2017	19452293	26093354	225995179	8.6	11.5
2018	20216073	27364385	245378241	8.2	11.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- عمود (1، 2، 3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية السنوية، النشرات السنوية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠١٨).
- عمود (4، 5) استخرج من قبل الباحثان.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول (٣) نُلاحظ ان مؤشر العُمق المصرفي في عام (2004) قد بلغ (2.7%) اي ان نسبة ودائع القطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت هذا المقدار. اما في عام (2005) و(2006) ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (4.4%) (4.9%). بعد ذلك ارتفعت هذه النسبة الى (8.8%) في عام (2007) بسبب ارتفاع ودائع القطاع الخاص، لتعاود الانخفاض في عام (2008) لتبلغ (7.3%) بسبب الازمة العالمية وانعكاساتها السلبية على كُل العالم. اما في عام (2009) ارتفعت هذه النسبة لتصل الى (9.7%) بعد ذلك انخفضت هذه النسبة خلال السنوات التالية على التوالي لتبلغ في عام (2013) مقدار (8.9%) ومن ثُم تُعاود الارتفاع لتصل الى اعلى نسبة لها في عام (2016) حيث بلغت (12.0%)، اما في عامي (2017-2018) فقد بلغت هذه النسب (11.5%) (11.1%) على التوالي.

اما مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص اي نسبة القروض للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي قد بلغ (0.7%) في عام (2004) و(0.8%) في عام (2005) اما في عام (2006) فقد ارتفعت هذه النسبة الى (1.9%) وتستمر في الارتفاع في السنوات التالية على التوالي لتصل الى اعلى نسبة لها في عام (2016) حيث بلغت (9.2%) ثُم عاودت الانخفاض في عامي (2017-2018) لتبلغ (8.6%) (8.2%) على التوالي، ولكن لا تزال هذه النسب مُنخفضة جداً مما يعكس ضعف مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى ضعف الطلب على الخدمات المصرفية، سواء خدمات الائتمان او خدمات الودائع. في حين ان تقديرات البنك الدولي تشير الى ان نسبة الائتمان للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي قد وصلت الى أكثر من (100%) كما في ماليزيا واستراليا وفي بعض الدول العربية قد زادت هذه النسبة عن (50%) خلال المدة (2010-2015) (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٨٢).

٢-٢-٢. مؤشر الدولرة: ان تخلف الاسواق المالية وتعاظم حجم القطاع غير الرسمي له دور كبير في نمو الطلب على الموجودات بالعملة الاجنبية، بالمقابل فان نمو وتطور القطاع المصرفي له دور في تخفيض الطلب على الموجودات بالعملة الاجنبية. اما في البلدان ذات الهياكل المالية غير الكفؤة والمتخلفة فان احلال العُملة قد تصل الى مستويات عالية على عكس البلدان التي تمتلك مؤسسات مالية متطورة، فالقمع المالي وما يفرضه من قيود على هيكلية الادوات المالية، يدفع الوحدات الاقتصادية نحو الموجودات النقدية والمالية الاجنبية فيزيد حجم مُعدلات الدولرة (العراقي، ٢٠١٧: ٢٨). اما الاقتصاد العراقي فقد عرف ظاهرة الدولرة منذ أكثر من عقد من

الزمن. حيث جاءت كنتيجة طبيعية للتخبط وعدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي والذي نجم عن الحروب والحصار التي مر بها، مما ادى الى تراجع قيمة الدينار العراقي لدرجة كبيرة حتى وصل في بعض الاحيان الى (3000) دينار مقابل الدولار. ولكن على الرغم من رفع الحصار الاقتصادي وقيام البنك المركزي بدعم سعر صرف الدينار الا ان هذه الظاهرة بقيت موجودة وان كانت اقل حدة مما كانت علية قبل عام (2003) خصوصاً وان عوامل تغذية هذه الظاهرة موجودة والمتمثلة في عدم الاستقرار السياسي وسوء الوضع الامني. بالإضافة الى فتح باب التحويل الى الخارج بكل حرية تماشياً مع تحول الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق. (حسن، ٢٠٠٧: ١٨) ويمكن قياس مؤشر الدولرة وذلك عن طريق نسبة مبيعات البنك المركزي من الدولار عن طريق المزاد الى عرض النقد الواسع وكما موضح في الجدول (٤):

الجدول (٤): مؤشر احلال العُملة (الدولرة) في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	مبيعات البنك المركزي من الدولار (مليون دولار) (1)	عرض النقد الواسع M2(مليون دينار) (2)	مؤشر احلال العُملة% (3/1) (3)
2004	6108	11498148	5.3
2005	10462	14659350	7.1
2006	11175	21050249	5.3
2007	15980	26919996	5.9
2008	25980	34861927	7.4
2009	33992	45305289	7.5
2010	36171	60289168	5.9
2011	39798	72067309	5.5
2012	48649	75336128	6.4
2013	53231	87526585	6.0
2014	51758	90566930	5.7
2015	44304	88763709	4.9
2016	33524	89102140	3.7
2017	42201	90435351	4.6
2018	47133	91602765	5.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- عمود (1، 2) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، المجموعة الاحصائية السنوية، النشرات السنوية للسنوات (2004-2018).
- عمود (٣) استخرج من قبل الباحثان.

يلاحظ من الجدول (٤) ان مؤشر الدولرة في عام (2004) قد بلغ (5.3) وارتفعت قيمة هذا المؤشر عام (2005) حيث بلغ (7.1) ثم بدأ هذا المؤشر بالانخفاض في عام (2006) بلغ (5.3) وفي عام (2007) بلغ (5.9) ليعاود الارتفاع حيث بلغ اعلى مستوى له في عامي (2008-2009) حيث بلغ (7.4) و(7.5) على التوالي، وعلى الرغم من التذبذب بين الارتفاعات والانخفاضات البسيطة، وهذا يُعزى الى الاستقرار في مُعدلات التضخم خلال تلك المدة. اعتمدت

السياسة النقدية على تعزيز القيمة الخارجية للدينار العراقي واتجهت التوقعات العقلانية للجمهور نحو الاحتفاظ بالدينار العراقي، نتيجة للتحسن التدريجي في قيمة الدينار وارتفاع سعر صرفهِ مُقابل الدولار مما ادى الى زيادة الطلب على العملات المحلية مقابل الاجنبية مما يؤدي الى انخفاض مؤشر الدولرة فنُلاحظ ان مؤشرات الدولرة استمرت بالانخفاض على التوالي لتصل الى أدنى نسبة لها عام (2016) حيث بلغت (3.7) اما في عام (2018) بلغت (5.1).

٢-٢-٣. مؤشر الفساد: شهد العراق بعد عام (2003) تراجعاً خطيراً بسبب الفراغ السياسي وانتشار وتوسع الفساد بشكل كبير في كُل مفاصل الدولة، حيث ساعدت السرعة في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في تفاقُم ظاهرة الفساد بدلاً من مُحاربتها، اذ يُنظر لعمليات التحول لاقتصاد السوق على انها انتقال من الفساد العرضي الى الفساد المُنظم والذي يُرافقهُ ارتفاعاً في مُعدلات الفساد الاقتصادي والسياسي. (الزبيدي والطالقاني، ٢٠١٦: ٣٤) ينجم عن ظاهرة الفساد العديد من الاثار السلبية والتي تنعكس على الواقع الاقتصادي بشكل كبير، حيث ينجم عن الفساد تسرب الاموال بكميات كبيرة الى خارج البلد، وفقدان البلد لموارد مالية كبيرة جداً والتي ينجم عنها انخفاض في الايرادات المستحقة من انشطة الانتاج والواردات والدخل وذلك بسبب ارتباط بعض المسؤولين عن هذه الانشطة بقضايا وشبهات فساد. ايضاً يساهم في نمو وانتشار القطاع غير الرسمي والذي يضم الانشطة السرية المشبوهة وبالتالي تزايد وارتفاع التسربات النقدية والذي يُعتبر الفساد المنفذ المثالي لهذه الأنشطة (حسن، ٢٠١٩: ٥١٦). ويوضح الجدول (٥) ترتيب العراق في الفساد، وعلامة مؤشر الفساد التي حصل عليها واحتلال المراتب المُتدنية في سلم الشفافية والنزاهة:

الجدول (٥): تسلسل العراق في مؤشر مُدركات الفساد للمدة (2004-2018)

السنة	عدد الدول	تسلسل العراق	مؤشر الفساد
2004	146	130	2.1
2005	159	141	2.2
2006	163	160	1.9
2007	179	178	1.3
2008	180	178	1.3
2009	180	176	1.5
2010	178	175	1.5
2011	182	175	1.8
2012	174	169	1.8
2013	177	171	1.9
2014	175	170	1.6
2015	167	161	1.6
2016	176	166	1.7
2017	180	169	1.8
2018	180	168	1.8

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مُدركات الفساد لسنوات مُختلفة.

ان مؤشر مدركات الفساد والذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يُعتبر المؤشر الاكثر اهمية في تحليل الفساد، حيث تعتمد منظمة الشفافية علة البيانات المتوفرة من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، بالإضافة الى البيانات من المؤسسات المحلية كالبنوك. بالإضافة الى آراء الافراد عن طريق توجيه الاسئلة لهم. يختص "مؤشر مدركات الفساد" بالفساد الاداري والسياسي بالقطاع العام، حيث يشمل هذا المؤشر كافة انواع الفساد السياسي والاداري (كالرشوة والتزوير والاختلاس والمحسوبية.... الخ). يُحدد المقياس درجة (0) و(10) اذ تمثل الدرجة (10) اعلى درجة نزاهة في الدول. اما الدرجة (0) تعتبر هي الاكثر فساداً (علي، ٢٠١٧: ٣٩٧)، نُلاحظ من الجدول (٥) ان العراق يحتل المراتب العُليا في الفساد عالمياً وعربياً منذ عام (2004) وحتى عام (2018) حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في انتشار ظاهرة الفساد وخصوصا في العامين (2007-2008) حيث بلغت درجة المؤشر (1.3) وذلك بسبب الصراع السياسي، والفراغ الامني، وضعف الدور الرقابي للدولة وذلك لانشغالها بتحقيق الاستقرار والامن نتيجة لأعمال العُنف في ذلك الوقت، اما في الاعوام (2004-2005) كانت الاقل فساداً مقارنةً ببقية الاعوام، اما في عامي (2012-2013) حيث احتل العراق المراتب (169) (171) عالمياً. اي ان هناك زيادة ملحوظة لظاهرة الفساد في العراق، مما يؤكد وجود فساد اداري وسياسي مرتفع وذلك بسبب بيئة العراق السياسية الغير مستقرة والبيروقراطية وانعدام الشفافية. نلاحظ بأن مؤشر الفساد يتراوح بين (2.2) (1.3) (1.8) وهي نسب قريبة جداً من الصفر وبعيدة عن (10) يعني ان العراق في اخر القائمة ضمن الدول الاكثر فساداً مما يؤكد وجود مشكلة خطيرة وهي ارتفاع الفساد في القطاع العام في العراق مما يعني هدر الموارد الاقتصادية للبلد بالإضافة الى الاثر السلبي على نوعية وحجم الاستثمارات وبالتالي انعكاسهُ على معدلات النمو الاقتصادي.

٢-٢-٤. مؤشر العبء الضريبي: ان النظام الضريبي يجب ان يتسم بالعدالة والتوازن والمساواة والشمول دائماً، حيث ان الانظمة الضريبية التي تكون غير عادلة تدفع المنشآت والافراد نحو البحث عن الطرق والحيل التي تمكنهم من التهرب من دفع الضرائب بل وحتى تزوير الحسابات وبالتالي دفعهم للتوجه نحو العمل في الانشطة الخفية (محمود والمحامي، ٢٠١٩: ٢٩)، كان النشاط الضريبي في العراق محدداً من حيثُ نطاق الفعاليات الخاضعة له وبأعباء منخفضة. ولكن خلال التسعينات ونتيجة لتفاقم مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة هنا ازدادت اهمية الضرائب باعتبارها اداة لمعالجة العجز من خلال توسع نطاق الاوعية الضريبية وارتفاع اعبائها على دافعي الضرائب من المستهلكين والمنتجين بشكل مُباشر او غير مُباشر. وان الزيادات المستمرة في كُلف الضرائب وفي حجم الفعاليات الخاضعة لها وفرت حافزاً قوياً لدى الافراد للتهرب الضريبي، بالإضافة الى ضعف الوعي الضريبي لدى الافراد. فضلاً عن عدم العدالة في توزيع العبء الضريبي، كل ذلك يؤدي الى خسائر اقتصادية كبيرة مُتمثلة بنقص العائد الضريبي. (شيحان، ٢٠١٣: ١٢). اضافةً الى توسع النشاط الاقتصادي الخاص، فضلاً عن توسع حجم اقتصاد الظل ومن المعروف صعوبة تقدير حجم الانشطة الاقتصادية التي تعمل في اقتصاد الظل او في القطاع الخاص بشكل دقيق وبالتالي صعوبة فرض الضرائب على هذه الانشطة مما يؤثر بشكل سلبي على تطبيق السياسة الضريبية، وبالتالي على العبء الضريبي (شهاب، ٢٠١١: ٥٦)، يعد العبء الضريبي مؤشراً مهماً من خلال تعبيرهُ عن كفاءة النظام الضريبي في الوصول الى اهدافهِ. ويحتسب من خلال نسبة الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (٦): العبء الضريبي في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2018)

السنة	اجمالي الايرادات الضريبية (مليون دينار) (1)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار) (2)	العبء الضريبي %(1/2) (3)
2004	154882	53235358	0.29
2005	474865	73533598	0.64
2006	589651	95587954	0.61
2007	1101503	111455813	0.98
2008	960929	157026061	0.61
2009	1722515	130643200	1.31
2010	1725082	162064565	1.06
2011	1408185	217327107	0.64
2012	2633194	254225490	1.03
2013	3419976	273587529	1.25
2014	4263681	266420384	1.60
2015	6240500	207876699	3
2016	4530451	196536832	2.30
2017	6298271	225995179	2.78
2018	5686192	245378241	2.31

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- عمود (1) وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
- عمود (2) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (2004-2018).
- عمود (3) استخرج من قبل الباحثان.

يبين الجدول (٦) ان العبء الضريبي للسنوات (2004-2008) بلغ نسب متقاربة حتى عام (2009) حيث بلغ العبء الضريبي (1.31%) وحتى عام (2014) حيث بلغ (1.60%) اما في عام (2015) بلغ (3%) اما السنوات (2016-2018) بلغ (2.30%) (2.78%) (2.31%).

اما متوسط العبء الضريبي لسنوات الدراسة (2004-2018) فقد بلغ (1.36%) وهو متوسط منخفض بشكل واضح.

الاستنتاجات والتوصيات:

اولاً. الاستنتاجات:

١. توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات وفيما يتعلق بالإجابة على الفرضية التي تقول ان ضعف الشمول المالي يؤدي الى زيادة التسربات النقدية، هو ان ضعف مؤشرات الشمول المالي في العراق نتيجة لضعف مؤشر وصول الخدمات المصرفية والمالية والتي تمثل متطلبات الشمول المالي، حيث بلغت الحسابات المفتوحة لدى المصارف عام (2018) حوالي (1253029) حساب، اي

تشكل نسبة (3.2%) الى اجمالي عدد السكان وهي نسبة متدنية جداً. بالإضافة الى ضعف مؤشر الكثافة المصرفية اذ بلغ عام (2018) حوالي (44.16) ألف نسمة لكل فرع في حين ان المعيار العالمي هو لكل ألف نسمة فرع واحد، اما مؤشر الانتشار المصرفي فقد بلغ عام (2018) حوالي (2.26) وهي نسبة منخفضة ايضاً. كلها تؤدي الى زيادة التسربات النقدية خارج الجهاز الصرفي الى التداول.

٢. ضعف الوعي المصرفي والثقة لدى الافراد ادى الى احتفاظهم بالعملة خارج الجهاز المصرفي، فنتيجة لانخفاض الوعي المصرفي لدى الافراد فان التعاملات مع المصارف سوف تنخفض اذ اشار اتحاد المصارف العربية ان حوالي (80%) من سكان العراق ليس لديهم حساباً مصرفياً. كما ان ضعف الثقة بين الافراد والمصارف ادى الى احتفاظ الافراد بأموالهم خارج المصارف، اذ قدر البنك المركزي العراقي ان حجم الكتلة النقدية الموجودة في البلد بحوالي (47) تريليون دينار اي ما يعادل (70) مليار دولار تقريباً ويرجح وجود (70%) منها مكتنزة داخل المنازل. وان ضخامة الكتلة النقدية المخزونة لدى الافراد ممكن ان تساهم في تمويل العديد من المشاريع الكبيرة فيما لو توفرت الثقة لدى الفرد التي تدفعه نحو تأمين مدخراتهِ لدى المصارف.

٣. ارتفاع ظاهرة الفساد في العراق فبحسب مؤشر مدركات الفساد فان العراق يحتل المراتب المُتدنية في سلم النزاهة والشفافية، فقد احتل العراق في عام (2018) المرتبة (168) من أصل (180) بلد وان هذا الفساد يؤدي الى تسرب الاموال بكميات كبيرة خارج البلد وبالتالي فقدان البلد لموارد مالية كبيرة جداً ينجم عنها انخفاض في الايرادات المستحقة من انشطة الانتاج، يساهم الفساد في نمو وانتشار القطاع غير الرسمي والذي يضم الانشطة المشبوهة وبالتالي زيادة التسربات النقدية.

ثانياً. التوصيات:

١. تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي، تعالج المعوقات التي تواجه تطبيق الشمول المالي وذلك من خلال مشاركة البنك المركزي والقطاع الخاص والسلطات المعنية في تطبيقها والاستفادة من التجارب الدولية في وضع هذه الاستراتيجية للوصول الى الشمول المالي الرقمي وخصوصاً في الآونة الاخيرة حيث تبرز اهمية الشمول المالي الرقمي بسبب جائحة كورونا ورغبة الافراد بالتوجه لاستخدام المحافظ الالكترونية، وتطبيقات الاجهزة الذكية في اجراء المعاملات اليومية.

٢. التوجه نحو العمل على كسب ثقة الجمهور في النظام المصرفي، هذه المهمة تقع على عاتق المؤسسات المكونة له، اي واضعي التنظيمات والقوانين البنكية والتي يجب ان تتميز بالمصداقية والاستقرار.

٣. العمل على اجراء اصلاحات ضريبية متكاملة تتناسب مع الاصلاحات الاقتصادية في العراق، وتتمثل بإصلاح وتعديل القوانين الضريبية بما يتلاءم مع الواقع الاقتصادي، بالإضافة الى تثقيف الجمهور بأهمية الضرائب وعدم التهرب منها.

٤. يجب النظر الى ظاهرة الدولرة وانعكاساتها السلبية، من قبل القائمين على تطبيق السياسات الاقتصادية والاخذ بنظر الاعتبار تأثيرها على الاقتصاد العراقي، فهي انعكاسا لمشاكل اقتصادية هيكلية حقيقية والمتمثلة بالتضخم والتقلبات في سعر الصرف، لذلك يجب اتخاذ اجراءات تستهدف هذه الظاهرة وتقليل تهريب العملة الاجنبية من خلال السيطرة على المنافذ الحدودية وتفعيل الرقابة على مزاد العملة بما يخدم حاجة العراق الفعلية من الواردات.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. حسن، باسم عبد الهادي، (٢٠٠٧)، السياسة النقدية في العراق، اصلاحاتها وتحدياتها الجديدة، الهيئة الوطنية للاستثمار، الدائرة الاقتصادية.

٢. حسن، رغد علي، (٢٠١٩)، الفساد الاداري والمالي في العراق: الاشكاليات-الآثار-المعالجات، مجلة الآداب، كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة، العدد (١٢٨).

٣. صالح، مظهر محمد (٣٠-١١-٢٠١٨) الشمول المالي والتنمية المستدامة، منشور على الموقع: (https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=619735).

٤. عبد الجليل، نهى حسن، (٢٠٠٦)، الكتلة النقدية خارج الجهاز المصرفي في السودان الفترة من (١٩٧٠-٢٠٠٤) دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

٥. العراقي، بشار احمد، (٢٠١٧)، الدولرة الاسباب والنتائج، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا.

٦. علي، ازهار حسن، (٢٠١٧)، تحليل أثر الفساد على الاستثمار في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ١٠١.

٧. محمود، رمزي والمحامي، محمد رمزي، (٢٠١٩)، مافيا اقتصاد الظل وبنوك اوف شور، دار التعليم الجامعي، مصر.

٨. منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد لسنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

٩. هذال، احمد، (١٦-٤-٢٠١٩)، فعالية السياسة النقدية في العراق، بحث منشور على الموقع: (https://m.annabaa.org/arabic/economicarticles/18951)

١٠. هذال، احمد، (٢٤-٢-٢٠١٩)، واقع الشمول المالي في العراق، منشور على الموقع، (https://annabaa.org/arabic/economicarticles/18386).

١١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

١٢. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.

١٣. الحسن، علي حسين، (٢٠١٤)، اقتصاد الظل، اسبابه، آثاره السلبية واساليب الحد من حجمه-مثال سوريا، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٣٦)، العدد (٤).

١٤. رشيد، ثائر محمود، (٢٠٠٨)، اقتصاد الفساد وخفايا اقتصاد الظل في العراق اسبابه ونتائجه وسبل مواجهته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد ١.

١٥. شنايدر، فريدريك وآنستي، دومنيك، (٢٠٠٢)، الاختباء وراء الظلال (نمو الاقتصاد الخفي) قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

١٦. العبيدي، نهاد عبد الكريم وزاير، علي حسين، (٢٠١٥)، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة اداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١١، العدد ٣٣.

١٧. نعمة، سمير فخري وملا شيخ، عمران موسى، (٢٠١٧)، تحليل وقياس ظاهرة الدولرة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد ٢٨.
١٨. عمر، احمد ادريس عثمان، (٢٠٠١)، التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي للفترة (١٩٨٥-١٩٩٩) دراسة قياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.
١٩. نعمة، نغم حسين وحسن، احمد نوري، (٢٠١٨)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد، الجامعة التقنية الوسطى، تحت شعار، الابداع الاداري لتحقيق الرؤيا المستقبلية لمنظمات الاعمال.
٢٠. الجبوري، حامد عبد الحسين (٨-٥-٢٠١٩) الاكتناز في العراق-مشاكل وحلول، منشور على الموقع: (https://fcdrs.com/economical/1242)
٢١. باشا، زكريا عبد الحميد، (١٩٨٩)، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية، ط ١، كلية التجارة، جامعة الكويت.
٢٢. صندوق النقد العربي، (٢٠١٥)، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
٢٣. الزبيدي، حسن لطيف كاظم والطالقاني، سارة فخري، (٢٠١٦)، التحول الاقتصادي في العراق: مشكلات وبدائل، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٤، العدد ١.
٢٤. سلمان، كاظم خماط وهلال، علي كاظم، (٢٠١٥)، بعض ملامح القطاع المصرفي العراقي ومتطلبات اصلاحه للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مجلة المثنى للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٥، العدد ٢.
٢٥. الشدود، عدنان محمد والسعيدي، صادق زوير لجلاج، (٢٠١٣)، تحديد اتجاهات العلاقة بين العمق المالي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ١.
٢٦. شهاب، علي طالب، (٢٠١١)، النظام الضريبي في العراق (الواقع والتحديات)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ٧، العدد ٢٨.
٢٧. شيحان، شهاب احمد، (٢٠١٣)، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (اشارة خاصة الى العراق)، مجلة جامعة الانبار للعوم الاقتصادية والادارية، جامعة النبار، المجلد ٥، العدد ١٠.
٢٨. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي (٢٠١٦) قسم الاستقرار النقدي والمالي.
٢٩. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي (٢٠١٧) قسم الاستقرار النقدي والمالي.
٣٠. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي (٢٠١٨) قسم الاستقرار النقدي والمالي.
٣١. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية لسنوات مختلفة (٢٠٠٤-٢٠١٨).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Schneider, F. and Buehn, A. and Montenegro, C., (2010), Shadow Economics All over the World New Estimates For 162 Countries from 1999 to 2007, Europe and Central Asia Region Human Development Economics Unit July 2010.